دور المؤسسة الدينية في الإستقرار السياسي في إقليم كوردستان -العراق وتقييمه (٢٠٠٥ – ٢٠٢١)

ا.د رشيد عمارة الزيدي
Rashid.gaffurry@univsul.edu.iq
كه يوان كريم خسرو
Kaiwan88.Karim@gmail.com
جامعة السليمانية/ كلية العلوم السياسية

الملخص:-

يعد الاستقرار السياسي أحد الاحتياجات الأساسية للدولة، وجميع الأنظمة السياسية تحاول ترسيخه في واقعها السياسي، من خلال القيام بوظائف معينة والاستجابة لمطالب الجماهير والتكيف مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة به على نحو يكسبه الشرعية اللازمة لاستمراره دون تعرضه لأية أعمال عنف والالتزام بالقواعد الدستورية، ويعد الدين احدى جوانب هذه الظاهرة؛ اذ يشكل القوة الهائلة و المحركة للأفراد والشعوب، وله الاثر القوي في تطور وتقدم المجتمعات ، وهو عامل تنظيم رئيس داخل هذا المجتمع، ويساعد على تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد؛ كما يؤدي إلى تقوية روح التعاون والتنافس بين أفراده في كل المجالات الاقتصادية، والتربوية، والاجتماعية، والسياسية، ويمارس دوراً هامًا في تحقيق الإستقرار والاطمانان النفسي للأفراد ، هذا الدور الرائد للدين يتجلى واضحاً في عمل المؤسسة الدينية بوصفها كياناً يمثل نسق إجتماعي تنظيمي مثل باقي المؤسسات الأخرى، ويرتكز على جملة قوانين وتنظيمات تسيره وتحكمه لخدمة المجتمع.

وقد مارست المؤسسة الدينية في اقليم كوردستان دوراً مهماً في صياغة عوامل الاستقرار السياسي ،منها ماهو ايجابي والاخر دون ذلك خلال حقب سياسية مر بها الاقليم،لاسيما حقبة ٢٠٠٥-٢٠٢١،

التي استوجبت من المؤسسة الدينية في الاقليم ربط علاقات وظيفية مع باقي المؤسسات في المجتمع ، في عملية البناء الاجتماعي والتربوي والثقافي، وتطوير الوعي الديني والسياسي والاجتماعي وغيره من الأدوار المقدمة في المجتمع.كما مارست المؤسسة الدينية دوراً اخر في عدم استقرار النظام السياسي بما تملكه من وسائل وآليات انعكست سلبا على المجتمع .

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الدينية، الاستقرار السياسي،اقليم كوردستان –العراق

The role of the religious institution in political stability in the Kurdistan Region - Iraq and its evaluation (2021-2005)

Prof. Dr. Rashid Amara Al-Zaidi Rashid.gaffurry@univsul.edu.iq
Ke Yuan Karim Khosrow Kaiwan88.Karim@gmail.com
Sulaymaniyah University/College of Political Sciences

Abstract:

Political stability is one of the basic needs of the state. All political systems try to consolidate it in their political reality by performing specific functions, responding to the demands of the masses, and adapting to the variables of the internal and external environments surrounding them in a way that gives them the legitimacy necessary for their continuation without being subjected to any acts of violence and adhering to constitutional rules. Religion is one aspect of this phenomenon, as it constitutes a tremendous driving force for individuals and peoples. It has a strong impact on the development and progress of societies, and it is a major organizing factor within society. Religion helps to strengthen social ties and relationships between individuals. It also strengthens the spirit of cooperation and competition among its members in all economic, educational, social, and political fields, and it plays an important role in achieving stability and psychological reassurance for individuals. This pioneering role of religion is clearly evident in the work of the religious institution as an entity that represents a social organizational system like other institutions and is based on a set of laws and regulations that it directs and controls to serve society.

The religious institution in the Kurdistan Region has played an important role in creating political stability factors, some positive and some negative, during the political eras that the region passed through, especially the era of 2005-2021, which required the religious institution in the region to establish functional relations with the rest of the institutions in society in the process of social, educational and cultural construction, and developing religious, political and social awareness and other roles provided in society. The religious institution also played another role in destabilizing the political system, with the means and mechanisms it possesses, which had a negative impact on society.

Keywords: Religious Institution, Political Stability, Kurdistan Region – Iraq

المقدمة :-

يعد الإستقرار السياسي ظاهرةً من الظواهر السياسية التي تتصف بالديناميكية والحركية ، فكل الانظمة السياسية وبغض النظر عن شكلها تبحث عن اسس وآليات الإستقرار السياسي ، فضلاً عن أتصافها بالتعقيد وعدم الوضوح في آلياتها، واختلاف معطيات المكان والزمان ، السبب الذي كان وراء تعدد مفاهيمها ، وعدم تلون مضامينها بلون واحد ، وهذه الظاهرة ذات عوامل متعددة ، وتظهر أهمية كل عامل على حدة ، أو مجتمعة من مرحلة إلى أخرى ، بحسب الظروف التي تحيطها .

يعد الدين قوة هائلة محركة للأفراد والشعوب ، وله الاثر القوي في تطور وتقدم المجتمعات ، وهو عامل تنظيم رئيس داخل هذا المجتمع ، ويساعد على تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، كما يؤدي إلى تقوية روح التعاون والتنافس بين أفراده في كل المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والسياسية ، وتمارس المؤسسة الدينية دوراً مهماً في استقرار او عدم استقرار الوضع السياسي بما تملكه من وسائل وآليات ، فضلاً عن طبيعة العلاقة القائمة بين هذه المؤسسة والجماهير، والتي تحدد وضع البلاد بصورة عامة .

ولا يخرج اقليم كوردستان العراق عن هذا الاطار من حيث دور المؤسسة الدينية في استقراره السياسي؛ لاسيما وان ٩٠% من سكان الاقليم يحمل الثقافة الاسلامية السائدة في عموم منطقة الشرق الاوسط،ويحضى الدين بمكانة مميزة في اغلب توجهات الافراد والمجموعات داخل الاقليم.

أهمية البحث :-

تتجلى اهمية البحث من خلال النقاط الاتية:

١. معرفة الارتباطات البينية بين المؤسسة الدينية والاستقرار السياسي ،وذلك من خلال دورها في مختلف جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية .
٢. معرفة دور المؤسسة الدينية في اقليم كوردستان خلال فترة ٢٠٠٥-٢٠٢١
٣. بيان تقييم دور المؤسسة الدينية في الاستقرار السياسي في الاقليم .

إشكالية البحث:-

تمارس المؤسسة الدينية دورا مهما في كل المجتمعات لما لها من اهمية في التاثير على القيم والمعتقدات داخل المجتمع ،الامر الذي ينعكس سلبا او ايجابا على استقراتر هذا المجتمع ،الامر الذي يثير تساؤل رئيس عن كيفية تاثير المؤسسة الدينية على الاستقرار السياسي في اقليم كوردستان العراق، فضلا عن اثارة مجموعة اخرى من التساؤلات الفرعية التي تتمحور بما ياتي:

١. ما المقصود بالمؤسسة الدينية ؟
٢. ما المقصود الاستقرار السياسي ؟
٣. هل هناك تاثير للمؤسسة الدينية على الاستقرار السياسي في اقليم كوردستان العراق؟
٥. كيف يمكن تقييم دور المؤسسة الدينية في الاستقرار السياسي في اقليم كوردستان – العراق ؟

فرضية البحث :-

ان الاستقرار السياسي في عموم العالم الاسلامي يرتبط بصورة او اخرى بالدين ، واقليم كوردستان لايخرج عن المنظومة العالم الاسلامي وقد مارست المؤسسة الدينية في اقليم كوردستان –العراق دوراً مزدوجاً خلال حقبة ٢٠٠٥-٢٠٢١ ، يتراوح بين الاستقرار ولا استقرار،بيد ان هذا الدور يتسم بالضعف وعدم الفاعلية.

منهجية البحث:-

ان دراسة اشكالية الاستقرار السياسي ودور المؤسسة الدينية فيه يحتاج الى اتباع اكثر من منهج علمي ، وفي مقدمتها المنهج المؤسسي الذي صاغ مبادئه هنتغتون من خلال تاكيده على ان المؤسسة هي حاجة اجتماعية تتغير بتغير متطلباته وتتجدد بتجدد حاجاته ، وعدها ظاهرة دائمة ، وربط إصلاح المجتمع بتغييرها؛ لذا فان البحث عن الاستقرار في الاقليم يحتاج الى البحث عن من يتحكم بهذه المؤسسة ؟ وما الخصائص العامة لها ؟ ماهى علاقتها بباقى المجتمع ، فضلاً عن الاستفادة من المنهج القانوني والمنهج التأريخي لبحث تطورات التي مرت بها المؤسسة الدينية بفرعيها الرسمي وغير الرسمي في إقليم كوردستان العراق ، والاستفادة من مقرب دراسة الحالة لتقييم دور المؤسسة الدينية في الاستقرار السياسي.

نطاق البحث:-

تحدد البحث في نطاق زمني واخر مكاني وكما ياتي:
النطاق الزمني تحدد في الحقبة بين عامي ٢٠٠٥- الى ٢٠٢١
اما النطاق المكاني فقد حدد في اقليم كوردستان –العراق

المبحث الأول : دور المؤسسة الدينية في الإستقرار السياسي

إن فهم المؤسسة الدينية لايقتصر على وصف مكوناتها؛ وإنما في معرفة ابرز الأدوار التي قامت بها خلال حقبة زمنية معينية بشقيها الرسمي أو غير الرسمي ، ويمكن ان نقسم دور المؤسسة الدينية في استقرار اقليم كوردستان العراق على مرحلتين دراسة ذلك من خلال المطلبين :

المطلب الأول : دور المؤسسة الدينية في الاستقرار السياسي٢٠٠٥ – ٢٠١٤ :

بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣٠ أجريت الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية الكوردستانية بنظام التمثيل النسبي ، شارك فيها (١٣) حزباً سياسياً ؛ متنافسين على إجمالي (٢٢٩٠٧٣٦) مواطناً يحق لهم التصويت ، صوت منهم (١٧٥٣٩١٩) مواطناً ورفض نحو (٢٣٧٦٠ ي) صوتاً ، أي أن نسبة المشاركة بلغت نحو (٧٥.٦%) (برلمان كردستان نت) .

وتباين موقف الاحزاب والحركات الدينية منها بين مؤيد ومعارض؛اذ قاطعت الحركة الإسلامية الانتخابات بسبب مشاكل داخلية ،اما حزب الاتحاد الإسلامي فقد انظم الى القائمة الوطنية الديمقراطية الكوردستانية التي ضمت معظم الأحزاب الكوردستانية وحصل على عشرة مقاعد ، بينما شاركت الجماعة الإسلامية كقائمة مستقلة وحصلت على ستة مقاعد (رؤوف ٢٠١٨ ، ١١٧–١١٨).

وفي الوقت نفسه بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣٠ جرت انتخابات مجالس محافظات اقليم كوردستان – العراق، وقد بلغ عدد المواطنين الذين يحق لهم التصويت في محافظات إقليم كردستان الثلاث (١٧٦٧٩٩٣) مواطناً ، ولم تشارك الحركة الإسلامية ايضا في هذه الانتخابات ، وحصل الاتحاد الإسلامي على عشرة مقاعد ، والجماعة الإسلامية على أربعة مقاعد (علي ، ٤٦–٤٨) .

وفي ٢٠٠٥/١٢/٣٠ أجريت الانتخابات النيابية العراقية وتم تقسيم كل محافظة على دائرة انتخابية ، ولم تشارك الحركة الإسلامية في الانتخابات ، وحصل الاتحاد الإسلامي على خمسة مقاعد ، والجماعة الإسلامية على مقعدين (علي ، ٥٤) .

اما على صعيد السلطة التنفيذية،بعد ٢٠٠٥ اي الحكومة الخامسة لأقليم كوردستان عام ٢٠٠٦ ،فلم تشارك الحركة الإسلامية فيها، اما الاتحاد الاسلامي فقد حصل على حقيبتين وزاريتين(العدل،ووزير الاقليم)، اما على صعيد الحكومة الاتحادية ،فقد كان (صلاح الدين محمد بهاءالدين) امين عام الاتحاد الاسلامي أحد الاعضاء الخمسة الكورد في مجلس الحكم العراقي بعد سقوط النظام السابق ، وكذلك (عبدالرحمن صديق) وزيراً للبيئة ، وفي الوقت نفسه اثنان من الاتحاد الاسلامي من مجموع الاعضاء الخمسة الكورد في لجنة صياغة الدستور (عبد العزيز ٢٠٢٣) .

يبدو ان هذا التوافق السياسي بين الاحزاب الدينية والعلمانية قد عزز الاستقرار السياسي في الاقليم ،وشهد مرحلة من الهدؤ على مختلف الصعد،بيد ان هذا الامر لم يستمر طويلا اذ سرعان ما انهار التوافق السياسي بين الاحزاب العلمانية والدينية في عملية التحضير للانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠٠٦،بعد ان اعلن الاتحاد الاسلامي المشاركة في هذه الانتخابات بقائمة مستقلة وليس ضمن قائمة التحالف الكوردستاني (خليل ٢٠١٦ ، ٨٥) .

وعلى الرغم من الحقوق الدستورية والقانونية التي تتيح لكل حزب ان يدخل الانتخابات بالائتلاف او بقائمة مشتركة ،بيد ان حزب الاتحاد الاسلامي قد تعرض في ٦-١٢-٢٠٠٥ الى هجوم على مقراته في منطقة بادينان (محافظة دهوك) ، وتم احراقها وقتل اربعة من اعضاء الحزب (كورد نت ٢٠٢٣)،فضلا عن الانقسام المجتمعي الذي احدقه الهجوم داخل المحافظة؛الامر الذي انعكس سلبا على الاستقرار السياسي في الاقليم.

ومن جانب اخر شاركت الجماعة الإسلامية في الحكومة الخامسة في عام ٢٠٠٦ بوزارة واحدة(وزارة البيئة)، فضلا عن المشاركة أمير الجماعة (علي باپير) في المجلس الأعلى للأحزاب الكوردستانية الذي تشكل في عام ٢٠٠٧ برئاسة السيد (مسعود بارزانى) وتالف من معظم الأحزاب الكوردية ، وكان هذا المجلس استشارياً والهدف منه هو إشراك جميع الاحزاب الكوردستانية في القرار السياسي في الإقليم كوردستان وعدم احتكار القرار من قبل الحزبين الرئيسيين ، وخلق هذا المجلس في فترة قياسية جواً من التفاهم والتنسيق بين الأحزاب الكوردستانية،ولكن سرعان ما تم تعطيله (المجلس الاعلى للاحزاب الكردستانية) .

يتضح مما تقدم ان هذا التشتت في المؤسسة الدينية غير الرسمية في الانتخابات وتوزعها على قوائم؛ فضلا عن مقاطعة بعضها قد اضعف موقفها وتاثيرها في العمل السياسي في الاقليم؛لاسيما وان هذه المرحلة تعد من اهم المراحل السياسية في الاقليم؛ لانها بداية تشكيل الاقليم في العراق الاتحادي بموجب دستور ٢٠٠٥.

ومن بين ابرز الاسهامات للاحزاب الدينية في عملية الاستقرار السياسي في الاقليم تقديم مشروع الاصلاح السياسي في اقليم كوردستان– العراق عام ٢٠٠٧، إلى رئاسة إقليم كوردستان وتضمن النقاط الاتية (عبد العزيز ٢٠١١) :

١. سياسياً : تعزيز الجبهة الداخلية ووضع إطار سياسي جديد للعمل المشترك وتنظيم العلاقات الخارجية والعمل على أساس الشفافية في القضايا الحاسمة .

٢. الإدارة : القضاء على ظاهرة الإدارة المزدوجة والروتينية والبيروقراطية والفساد .
٣. الخدمات : توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية للمواطنين وحل مشاكلهم .
٤. العمل البرلماني : ضرورة تفعيل البرلمان والقيام بواجباته وأهمها متابعة ورقابة عمل الحكومة .

في شهر آذار ٢٠٠٨ شكل الاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الكادحين جبهة من داخل الحكومة عملت على الانتقاد الذاتي للحكومة والنظام السياسي في كوردستان بصورة عامة ؛ وذلك عن طريق إعداد مشروع للإصلاح ، وتقديمه إلى رئاسة إقليم كوردستان ومن ثم إلى الهيئة العليا للأحزاب السياسية ، وكانت عبارة عن ثلاثة محاور (الزيدي ، ويوسف محمد صادق ٢٠١١) :

١. سوء الأوضاع المعيشية للمواطنين ونقص الخدمات ومشاكل إدارتين وخيبة أمل الشباب ونقص البرامج الإعلامية .
٢. تراجع إقليم كوردستان على صعيد العلاقات السياسية الدولية ومشكلة موازنة البيشمركة وعقود النفط وقضايا الحدود وموقف دول الجوار.
٣. تزايد الفساد وانعدام الشفافية في الإيرادات العامة والموازنات والنفقات ، وعدم المساواة في التعاون مع الأحزاب والمنظمات .

كل هذه الدعوات والمشاريع التي قدمتها الاحزاب الاسلامي دليل على دورها الفاعل في الاصلاح السياسي فضلا عن كونه تعبير عن عدم الرضا عن الاوضاع السياسية في الاقليم لانه يشهد وضعا غير مستقرا ،وعدم رضا على اداء الاحزاب السياسية الحاكمة في الاقليم.

وقد ازداد الوضع السياسي سؤ بعد تاسيس حركة كوران عام ٢٠٠٧ المعارضة للاحزاب السياسية الحاكمة في الاقليم بزعامة القيادي السابق في الاتحاد الوطني الكوردستاني نيشروان مصطفى،وتحريض الجماهير ضد الاوضاع السيئة في الاقليم،لاسيما بعد التنسيق الكبير بينه وبين الاحزاب الاسلامية(الاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية)مما زاد من تدهور الاستقرار السياسي في الاقليم.

بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٥ جرت الجولة الثالثة من الانتخابات البرلمانية الكوردستانية ، وشاركت فيها (٢٤) قائمة وائتلافاً وشخصيات ، وبلغ عدد المواطنين الذين يحق لهم التصويت (٢٢٩٠٧٣٦) مواطناً ، وقد شاركت الحركة الإسلامية في هذه الانتخابات وحصلت على مقعدين ، الاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية كانا ضمن إطار قائمة (الإصلاح والخدمات) مع الحزبين العلمانيين الاشتراكي الديمقراطي والحزب الكادحين ، وحصلوا على ١٣ مقعداً ، فيما حصل الاتحاد الإسلامي على ستة مقاعد ، والجماعة

الإسلامية على أربعة مقاعد ، لكن القائمة حلت بعد تلك الانتخابات ؛ بسبب مشاركة الحزب الحزبين العلمانيين في الحكومة ، الأحزاب الدينية بعدها اتحدت مع حركة التغيير(گۆڕان) الحاصل على (٢٥) مقعداً ، وشكلت المعارضة السياسية قوية في برلمان كوردستان بذلك نحو ثلث مقاعد برلمان الإقليم ، واستطاعت القوى المعارضة الثلاث تطوير علاقاتها والتنسيق فيما بينهما (برلمان كردستان ٢٠٠٩)

وشكل عام ٢٠٠٩ نقطة انطلاق كبيرة للعمل المعارض في الاقليم لاسيما بعد تحالف حركة كوران مع الاحزاب الاسلامية ،اذ قام أعضاء البرلمان من المعارضة بجولات ميدانية إلى مدن كوردستان وإلى جميع المؤسسات الحكومية ؛ بغية الاطلاع على مشاكل الناس وهمومهم ، ومتابعة عمل الدوائر ، والرقابة على المؤسسات الحكومية ، ومساءلة الوزراء بطرقها المختلفة ، كما أن هناك زيارات ميدانية للجان المختلفة ببرلمان كردستان ؛ وذلك لمراقبة أداء الحكومة سير ودوائرها المختلفة والمرافق العامة ، فضلا عن مناقشة مشروع ميزانية إقليم كوردستان لعامي (٢٠١٠ و ٢٠١١) بصورة تفصيلية وعرضها على الرأي العام

وتعد مرحلة ٢٠٠٩– ٢٠١١ من اكثر المراحل عدم استقرار سياسي في الاقليم وكان للاحزاب الاسلامية دورا كبيرا في ذلك (الزيدي ، ويوسف محمد صادق ، ٢٦) .

بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧ أجريت الانتخابات النيابية العراقية وقسمت كل محافظة على دائرة انتخابية ، وبلغ عدد المواطنين الذين يحق لهم التصويت (٢٥٩٠٢٧٤) مواطناً ، صوت منهم (١٩٣٨٧٥٤) مواطناً ، أي أن نسبة المشاركة بلغت (٧٤,٨ %) ، ولم تفز الحركة الإسلامية بأي مقعد ، وحصل الاتحاد الإسلامي على أربعة مقاعد ، والجماعة الإسلامية على مقعدين (رؤوف ، ٥٦) .

كخطوة نحو الإصلاح السياسي والديمقراطي ، تمت مناقشة مشروع قانون التظاهر في برلمان كوردستان بتاريخ ٢٠١٠/١١/٣ ، وكانت جهات المعارضة في البرلمان تهدف إلى قانون حديث وحضاري وحاولت إلغاء بند (الحصول على ترخيص) المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية حرة ، ويجب إخطار الوحدات الإدارية فقط ، وبهذا الخصوص قدموا بتاريخ ٢٠١٠/١١/٤ مذكرة إلى رئاسة إقليم كوردستان أعربوا فيها عن استيائهم وخطورة القانون في الحصول على الإذن وسلبيات القانون وطلبوا منه عدم التوقيعها وإعادته إلى البرلمان لتعديله ، لكن الأحزاب الحاكمة عارضت ذلك وأقرت القانون (عبد العزيز ، ١٣٧–١٣٨).

ثم أصبح الوضع في إقليم كوردستان أكثر تعقيدا بسبب تقييد الحريات العامة ووجود الظلم والفساد ، ففي ١٧ شباط ٢٠١١ ، نظمت مظاهرة مرخصة في السليمانية ، لكن بعد انتهاء التظاهرة الرسمية تغير الاتجاه إلى العنف وتوجه المتظاهرون إلى مقر الفرع الرابع للحزب الديمقراطي الكردستاني ، مما تسبب

في توتر كبير واندلعت اشتباكات بين حراس الفرع والمتظاهرين ، بعدها انتشرت التظاهرات وتحولت (منطقة به ردي سرا) في السليمانية إلى ساحة تجمع جماهيري وسميت (سەرای الحرية) ، في هذه الأثناء ، عمت التظاهرات معظم مدن وبلدات محافظة السليمانية ، لكن بسبب الإجراءات الأمنية المشددة وعوامل سياسية واجتماعية أخرى ، لم ينتقل الوضع إلى محافظتي أربيل ودهوك (بي بي سي نت ٢٠١١) .

خلقت تظاهرات ١٧ شباط ٢٠١١ في محافظة السليمانية ومعظم المناطق المحيطة بها حدثا سياسيا واجتماعيا كبيرا ، وكانت تجربة جديدة في النضال السياسي المدني ليتمكن المواطنون من التعبير عن احتجاجاتهم ومطالبهم من خلال مظاهرات حاشدة ، تفاعلت جملة من الأحداث والوقائع التي أدت إلى اندلاع التظاهرات حاشدة في إقليم كوردستان بتاريخ ١٧ شباط ٢٠١١ والأيام التالية (الزيدي ، ٢٨-٢٩) :

١. الضغط المستمر على الإعلام الحر والإعلاميين وقد وصل إلى حد الأغتيال الصحفيين وضربهم وسجنهم وتغريمهم بملايين الدنانير.
٢. توجه الحزبين الحاكمين نحو استغلال اغلبيتهما البرلمانية لاستصدار قوانين مهمه تتعلق بالنظام السياسي والحريات العامه في الاقليم ، وذلك بالكيفيه التي تؤدي الى استمراريه بقائهما في السلطه ، ومن بين تلك القوانين نذكر قانون مجلس امن الاقليم وقانون تنظيم تظاهرات في الاقليم .
٣. عدم التعامل الجدي مع الفساد المستشري في المفاصل الاساسية لحكومة الاقليم .
٤. شجعت الثورات الشعبية التي حدثت في ٢٠١١ في كل من تونس ومصر ويمن وليبيا وسوريا المواطنين والمعارضه السياسيه في كوردستان كذلك على المطالبة بالإصلاحات جذريه ، لاسيما ان المواطنين في كوردستان قد حاولوا ارسال رسالة تحذيريه الى الحزبين الحاكمين من اجل اصلاح والتغيير، عبر التظاهرات والتجمعات الحاشده المنددة باغتيال الصحفيين وتمرير قانون تنظيم التظاهرة.

بعد خمسة أيام من هذه الأحداث بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٣ وبضغط شعبي وبناء على طلب أحزاب المعارضة ، عقد برلمان كوردستان اجتماعاً استثنائياً وأصدر قراراً من ١٧ نقطة تضمن العديد من مطالب المتظاهرين ، ثم قدمت أحزاب المعارضة في ٣ آذار ٢٠١١ مشروع الإصلاح السياسي في إقليم كوردستان المؤلف من ٢٢ بنداً إلى البرلمان والحكومة ، تمنح الحكومة مهلة شهر لإجراء الإصلاحات وتنفيذ مطالب المتظاهرين ، لاحقاً، بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ ، أصدرت أحزاب المعارضة بياناً أعربت فيه عن دعمها للتظاهرات ومطالب المواطنين ، وقالت إن جلسات برلمان كوردستان يجب أن تخصص لجانب

الاستجابة لمطالب المتظاهرين ، وبسبب ضغوط أحزاب المعارضة وأصوات احتجاجات المواطنين عقد برلمان كوردستان جلسة استثنائية أخرى بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧ إلا أنه لم يتمكن من متابعة الوضع كما ينبغي ولم تنفذ الحكومة قرارات الاجتماعين (الزيدي ، ٣١) .

لذلك قررت أحزاب المعارضة بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٩ مقاطعة جلسات البرلمان ،ودعت أحزاب المعارضة في بلاغ مشترك لها بتاريخ ٢٠١١/٤/٥ إلى :

١. ضرورة حل الحكومة السادسة ، وتشكيل حكومة انتقالية على أساس التوافق .

٢. أن تكون المهمة الأساسية للحكومة الانتقالية متمثلة في إنجاز إصلاحات جذرية وشاملة ، ومن ضمنها البنود (٢٢) الواردة في المشروع المشترك لقوى المعارضة ، وتمهيد الأرضية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، في ظل حيادية الحكومة والمؤسسات الرسمية ، ومنع كل أشكال التزوير والتدخلات غير القانونية ؛ بالكيفية التي تضمن فرصاً متكافئة لجميع القوى المشاركة في الانتخابات .

أصدرت أحزاب المعارضة بلاغاً مشتركاً آخر بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٣ لدعم مطالب المتظاهرين ، وإجبار الحكومة على إجراء إصلاحات جذرية وإدانة استخدام العنف ضد المتظاهرين ، والإخلاء القسري للشوارع وساحات الحرية في المدن والبلدات ، وتقييد الحريات السياسية والمدنية ، وهكذا استمرت التظاهرات في معظم مدن وبلدات محافظة السليمانية لمدة ٦٢ يوماً ، مما أدى إلى استشهاد ثمانية مواطنين وشرطيين وإصابة أكثر من ٥٠٠ مواطن (عبد العزيز ، ٢٧٥ – ٢٧٦) .

على الرغم من المساعي للقوى المعارضة فإنها لم تفلح في تحقيق أهدافها كاملة ، فقد آل الأمر بالحكومة إلى حسم الأمور بنشر القوات المسلحة في الشوارع والأماكن العامة ، ومنع تجمع أي شكل من أشكال الاحتجاجات الشعبية ؛ فضلا عن ممارستها الضغوط المادية على أحزاب المعارضة من خلال قطع المنح المالية عنها ، هكذا هدأت الأوضاع ، من دون إحراز تقدم يُذكر على الصعيد السياسي ؛ غير أن استمرار التظاهرات وضغط المعارضة المستمر؛ قد اضطر الحكومة إلى القيام ببعض الإصلاحات في مجال تعيين الموظفين ، وتحسين الخدمات كالكهرباء والماء والطرق (الزيدي ، ٣٣).

يتضح مما تقدم ان الفترة من ٢٠٠٩–٢٠١١ تعد من اكثر الفترات عدم استقرار سياسي في اقليم كوردستان العراق وذلك بفعل وجود الاحزاب المعارضة ،وتعد الاحزتااب الاسلامية لاسيما الاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية من ابرز المعارضين واشتركوا في كل فعاليات المعارضة خلال هذه الحقبة على العكس من بقية المؤسسة الدينية غير الرسمية الاخرى مثل الحركة السلفية والطرائق الصوفية؛اذ راى التيار السلفي أن المظاهرات تقليداً ومشابهة لغير المسلمين ويعتبرونها فتنةً وخروجاً على

الحكام في إقليم كوردستان لذلك لم يدعموها بل على العكس من ذلك يعارضون ذلك ، ولا يجوز تنظيم احتجاجات ومظاهرات ضد الحكام لأنه يؤدي إلى إراقة الدماء والفوضى وزعزعة الإستقرار السياسي والأمني وتدمير البلاد (لطيف ٢٠٢٣) .

اما الطرائق الصوفية وأتباعها كانوا يتجنبون الأنشطة السياسية وكانوا أكثر انحراطاً في العبادة ، فقد عبروا عن مواقفهم بشكل أقل لأنهم أكدوا دائماً على حفظ الأمن والإستقرار والسلم الأهلي في مجتمع الكوردي ، لذلك لم يشاركوا في أي مظاهرات أو احتجاجات في١٧ شباط ٢٠١١ والأيام التالية ، وكانوا ينصحون مريديهم باستمرار إلى الابتعاد عن المشاركة في مثل هذه الأنشطة لأنها تسبب الفتنة والفوضى (كسنزاني ، وئامانج نقشبندي ٢٠٢٣) .

اما الاطراف الاخرى من المؤسسة الدينية مثل اتحاد علماء المسلمين، ففي اليوم الأول للتظاهرات قام وفد من المكتب التنفيذي وفرع السليمانية لاتحاد العلماء المسلمين بزيارة المتظاهرين ، ورئيس الوزراء ، والقوات الأمنية ، والمحافظ السليمانية ، والفرع الرابع لحزب الديمقراطي الكردستاني ، وطالب باسم اتحاد العلماء المتظاهرين بعدم السماح بإراقة الدماء الكوردية وعدم تفاقم المشاكل ، كما أكد على مطالب المتظاهرين يجب أن تتحول إلى مشاريع وتم تنفيذها ، وقدم أتحاد علماء المسلمين مشروع قانون إلى برلمان كوردستان لحل المشاكل وخاصة الفساد ،فضلا عن زيارة وفد الاتحاد المسلمين فرع السليمانية المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٥ ، وحثهم على الحفاظ على روابط الأخوة والوحدة بين أبناء الشعب الكوردي ، وعدم تعريض حياة الناس في خطر، فهم لديهم الحق في مطالبة الحكومة بتحسين ظروفهم المعيشية وتوفير العدالة الاجتماعية ، وعبر عن تاييده لحق التظاهر وفقا للقانون على أن تكون المظاهرات سلمية ومباحة ، ولا يجوز تضليل اتجاه التظاهرات وحرق مقار الأحزاب السياسية وإثارة المشاكل بين الناس ، ودعا اتحاد علماء الدين خطباء المساجد من خلال خطبة الجمعة حذروا الجميع من سفك دماء بعضهم البعض ويجب الحفاظ على السلام في كردستان،ودعا جميع الاطراف السياسية بما فيها الأحزاب الحاكمة والمعارضة ، إلى إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى حل يخدم الشعب ويحمي السلام والهدوء في إقليم كوردستان (شيركاوي ٢٠٢٣).

بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢١ جرت الجولة الرابعة من الانتخابات البرلمانية الكوردستانية بنظام (شبه مفتوحة) ، وشاركت فيها (٣١) قائمة ، من إجمالي (٢٦٥٣٧٤٣) مواطناً يحق لهم التصويت ، صوت منهم (١٩٥٢٠٩٣) مواطناً ، أي أن نسبة المشاركة بلغت (٧٤.٥%) ، وحصلت الحركة الإسلامية على مقعد

واحد ، والاتحاد الإسلامي على عشرة مقاعد ، والجماعة الإسلامية على ستة مقاعد (برلمان كردستان نت ٢٠٢٣).

يتضح من خلال ما تقدم ان المؤسسة الدينية في اقليم كوردستان كانت منقسمة على نفسها فهناك احزاب سياسية مثل الاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية مشاركة في الاحتجاجات،التي عبرت عن حالة الا استقرار التي شهدها الاقليم؛ بينما كانت الاطراف الاخرى مثل التيار السفي والطرائق الصوفية غير مهتمة بالامر ولم تشارك باي فاعلية بينما اتخذ الاتحاد الاسلامي دور الوسيط بين الاطراف كافة واتخذ موقفا وسطيا مؤيد للتظاهر وحقوق المتظاهرين ومعترض على اساليب حرق المقرات الحزبية وقتل المتظاهرين،مما يعطي انطباعا بان هذه المؤسسة منقسمة الامار الذي اضعف دورها وفاعليتها في التاثير السياسي.

المطلب الثاني : دور المؤسسة الدينية في الاستقرار السياسي ٢٠١٤ – ٢٠٢١

وفي ٢٠١٤/٤/٣٠ جرت انتخابات مجالس محافظة كردستان ، وقد بلغ عدد المواطنين الذين يحق لهم التصويت في محافظات إقليم كردستان الثلاث (٢١٦١٠٣٨) مواطناً ، ولم تحصل الحركة الإسلامية في هذه الانتخابات على أي مقعد ، وعلى مستوى محافظات إقليم كوردستان الثلاث حصل الاتحاد الإسلامي على ستة مقاعد ، والجماعة الإسلامية على أربعة مقاعد (بوك ميديا نت).

في تشكيل الحكومة إقليم كوردستان عام ٢٠١٤ شارك الاتحاد الاسلامي بوزارتين (الكهرباء ووزيراً للإقليم) ، كما شاركت الجماعة الإسلامية أيضاً بوزير واحد وزارة الزراعة (مجيد ، وعمر عبد العزيز) ، يتضح من ذلك ان الاحزاب الاسلامية قد خرجت من جماعة المعارضة السياسية وانظمت الى الاحزاب الحاكمة ،الامر الذي انعكس على الاوضاع السياسية في الاقليم بسمة الهدؤ والاستقرار،فكل الاحزاب اشتركت في الحكومة ،وبذلك اضحى موقف المؤسسة الدينية بكل اطيافها مؤيدا للسياسات الحكومة مما ساهم في حالة الاستقرار السياسي التي شهدا الاقليم في بداية ٢٠١٤–٢٠١٥

بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ أجريت الانتخابات النيابية العراقية بنظام متعدد الدوائر وشبه مفتوح ، وبلغ عدد المواطنين الذين يحق لهم التصويت (٢٧١٧٠٨٢) مواطناً ، صوت منهم (٢١٢٨١٦٧) مواطناً ، أي أن نسبة المشاركة بلغت (٧٨,٣ %) ، ولم تحصل الحركة الإسلامية على أي مقعد ، وحصل الاتحاد الإسلامي على أربعة مقاعد ، والجماعة الإسلامية ثلاثة مقاعد (مفوضية الانتخابات العراقية).

في ظرف غير متوقع وبتاريخ ٢٠١٤/٦/١٠ استولى تنظيم (داعش) الارهابي على الموصل ، بعدها سيطرت على معظم المحافظات السنية في وسط العراق ، بما في ذلك الأنبار وديالى ، وتوجه التنظيم إلى

السيطرة على المناطق المتاخمة لإقليم كوردستان والتي تسيطر عليها قوات البيشمركة بصورة فعلية ، فقد تمكنت من السيطرة على مدن سنجار و تلكيف بعشيقة ومخمور و سد الموصل غيرها من المدن ، وتراجعت قوات البيشمركة في بداية المعركة عن مواقعها شانها بذلك شان بقية القوات العراقية في المدن الثلاث،ولكن سرعان ما حدث تنسيق وتعاون بين قوات البيشمركة والقوات العراقية والتحالف الدولي لمواجهة هذا التنظيم،وخاضت هذه القوات قتال عنيف وتمكنت من استعادة السيطرة على جميع المناطق التي سيطرت عليها تنظيم داعش الارهابي، وتسبب هذا القتال بخسائر مادية ومعنوية جسيمة لقوات البيشمركة ، اذ قدمت أكثر من ١٩٢٠ شهيداً وأكثر من ١٠٧٥٧ ، فضلاً عن ٦٣ أسير ومفقود (عودة ٢٠١٦ ، ١٠٩).

مع بداية الحرب عبرت وزارة أوقاف والشؤون الدينية عن موقفها من خلال تجمع الأئمة والخطباء الدين التابعون للوزارة الأوقاف وقاموا بمظاهرة احتجاجية تحت إشرافه ، وأعلن كلماتهم حول الاعتداءات والمجازر التي يقوم بها هذا التنظيم الإرهابي ، وكان لهم دور مهم في الحفاظ على السلام والتعايش ، وتوجيه الإرشاد الديني المستمر للمواطنين وخاصة الشباب لتجنب الأفكار المتطرفة ، وأكدوا على الحفاظ على السلام والاستقرار في المجتمع الكوردي في خطب الجمعة التي أشرفوا عليها من قبل الهيئة العليا لخطب الجمعة التابعة لوزارة الأوقاف ، كما قامت وزارة الأوقاف ودعاة الدين بفتح أبواب المساجد أمام اللاجئين والضحايا من كافة الطوائف والأديان في هذه المناطق ووفرت لهم المأوى وضروريات الحياة ، وأشرفت وزارة الأوقاف واتحاد العلماء بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية على أغلب حملات وأنشطة جمع وتوزيع المساعدات على اللاجئين وخاصة في المساجد لمنع وصول المساعدات للجماعات المتطرفة والإرهابية (كمال ٢٠٢٢).

وتجدر الاشارة الى ان هناك مجموعة من الشباب الكوردي المتدين انظم الى تنظيم داعش الارهابي،اذ كشف مصدر كوردي لوكالة شفق نيوز" إن ٧ طلاب كورد في المعهد الاسلامي التابع لوزارة الاوقاف التحقوا للقتال في سوريا بعد الانضمام لتنظيم داعش ومن بينهم بن مسؤول كبير في الوزارة وانهم جميعا من محافظة اربيل" (عشتار تي في نت) وان وبعظهم كانوا من المنتسبين الى وزارة الاوقاف الكردستانية

وقال المتحدث السابق باسم وزارة الاوقاف في حكومة اقليم كردستان(مريوان نقشبندي) في مقابلة خاصة مع إذاعة العراق الحر الجمعة(١٢كانون ٢٠١٤)، "أن عملية التحاق الشباب الكرد بصفوف (داعش) الارهابي مستمرة؛ لكنها تراجعت بعد شن (داعش) الارهابي الحرب على اقليم كوردستان، مشيراً الى أن

أكثر من ١٠٠ شاب التحقوا بـ(داعش) الارهابي بعد سقوط الموصل، لكن عددا كبيرا منهم قُتلوا أو انفصلوا عن التنظيم خلال الفترة الأخيرة، كما قام التنظيم بإعدام اكثر من ٢٥ شابا كرديا نتيجة رفضهم مواصلة القتال ضد الإقليم وبتهمة التعاون مع قوات البيشمركه والاجهزة الامنية في إقليم كردستان (مندي ٢٠٢٣) ، ونفى القيادي في الاتحاد الاسلامي الكردستاني خليل ابراهيم "أن يكون للأحزاب الإسلامية دور في حث الشباب الكردي على الالتحاق بالجماعات الإرهابية، موضحاً في حديثه لإذاعة العراق الحر أن إبعاد الأحزاب الإسلامية المعتدلة عن السلطة، كما حدث في مصر وقبلها الجزائر، هو الذي يدفع الشباب الى هذه التنظيمات، التي تعلن نفسها كبديل عن الأحزاب الإسلامية المعتدلة على الساحة (مندي ٢٠٢٣)

في ٢٠١٤/٨/٣ أصدر اتحاد علماء الدين الإسلامي في كوردستان بياناً حول الأوضاع الجارية ، وأكد على أنَ هذه الأعمال التي ارتكبها تنظيم داعش الارهابي باسم الإسلام لا تمت بأية صلة بالدين الإسلامي الحنيف ، وأنَ داعش يريد اليوم إجهاض ال تعايش والتعددية الدينية في المجتمع الكوردي ، لذا يستوجب على الجميع الدفاع عن أرض كوردستان وشعبها ، موضحا أن قوات پێشمەرگە يقع على عاتقها واجباً دينياً وقومياً وإنسانياً وعلى شعب كوردستان عموماً وعلماء الدين خصوصاً مساندة قوات پێشمەرگە والدعاء لهم بالنصر ، وأن الغالبية العظمى من الأئمة والخطباء طيلة فترة حرب داعش كانت تتعالى أصوات دعائهم للپێشمەرگە على منابر المساجد ولاسيما في صلاة الجمعة (الاتحاد الاسلامي الكردستاني)،

إلى جانب جهود اتحاد علماء الدين المستمرة في داخل الإقليم من التصدي للفكر التكفيري لتنظيم داعش الارهابي وبيان خطورته ، وللبيان الصورة الواقعية لصمود ومقاومة شعب كوردستان تجاه هذا الفكر المنحرف قام بزيارة عدد من المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي ومن بينها (ويسي ،٧١-٧٦):

١. في ٢٤ - ٢٧ / ٤ / ٢٠١٥ زيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وعقدوا عدة لقاءات مع الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الإمارات .
٢. في ٩ - ١١ / ٦ / ٢٠١٥ زيارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية وعقدوا عدة لقاءات مع وزير الأوقاف والمفتي العام ، ورئيس مركز الإمام الشافعي وعدد من الشخصيات العلمائية في المملكة .
٣. في ١٠ - ١٧ / ٤ / ٢٠١٦ زيارة إلى القيادات الدينية في جمهورية روسيا الاتحادية ، وذلك من أجل المشاركة في مؤتمر " المسلمون في روسيا يؤيدون السلام والخروج من الأزمة في الشرق الأوسط " ، كما التقى مع القيادات الدينية المسلمة في روسيا وأقاليمها ، حيث التقى بمفتي موسكو ومفتي الشيشان

ومفتي ستافروبول وتترستان ، كما قام زيارة جامعة الحاج كنت الإسلامية ومدارس تعليم وتحفيظ القرآن الكريم في إقليم الشيشان ، وجامعة العدل في إقليم داغستان .

لم يشارك الاتحاد الإسلامي في القتال ضد داعش الارهابي بالمعنى المسلح ؛ بل عمل على تقييد أفكار داعش الارهابي في كوردستان ومنع انتشار هذه الفكرة المتطرفة في المجتمع وتضليل الشباب بشكل خاص ، ولأن الاتحاد الإسلامي لا يؤمن باستخدام القوة لنشر وإيصال رسالة الدين ، بل من خلال العقل والمبادئ المدنية والتعليم السلمي البعيد عن العنف ، لذلك كانت هناك بيانات وجهود ضد سلوك داعش الارهابي وكانت جزء من مساعدة الضحايا (الاتحاد الاسلامي)، على الرغم من إدانته ورفضه لأفعال داعش الارهابية البعيدة كل البعد عن مقدسات الإسلام ، ولكن لأنهم لا يملكون قوات مسلحة ، المجلس القيادي لمجتمع العدل والحركة الإسلامية أرسل كتاباً رسمياً إلى الجهات المعنية (رئاسة إقليم كوردستان و وزارتي الداخلية والپێشمەرگە) ، وأعلنوا إنه إذا سمح لهم وتم إعطاؤهم أسلحة ، فإن أعضائهم ومؤيديهم سيكونون على استعداد للمشاركة في القتال ضد داعش الارهابي تحت إشراف وزارة الپێشمەرگە ؛ إلا أن طلبهم قوبل بالرفض ولم يسمح لهم بذلك، وقد زار ممثلوهم في برلمان كوردستان ساحات القتال عدة مرات عبر وكالاتهم ومنظماتهم الإعلامية ودعموا قوات پێشمەرگە ضد داعش الارهابي (ورتي ، ومحمد حكيم).

عبر السلفيون عن معارضتهم لفكرة داعش وأدانوا كافة الأعمال الإرهابية، وأكدوا من على منابر المساجد على تعاون ومساندة قوات پێشمەرگە وحفظ الأمن والاستقرار في البلاد ، وأعربوا في بيان لهم عن موقفهم الشرعي من تنظيم داعش الارهابي والحرب ضد الشعب الكوردي ، وأعلنوا فيها إن بلادنا دولة مسلمة وحكومة إقليم كوردستان لم تغزو أراضي أحد ، بل على العكس من ذلك فإن داعش الارهابي أساءت فهم الدين ونصوصه ، إن ما يفعلونه باسم الجهاد لا يخدم الإسلام والمسلمين ، بل هو تشويه للدعوة إلى الإسلام وقتل الأبرياء وتدمير الأمن والبلاد وجر أيدي العدو والدول الكافرة إلى أراضي المسلمين ، ومن واجب الجميع العمل على منع انتشار الفكر المتطرف وخاصة تشجيع الشباب على الابتعاد عن هذه الجماعات والتنظيمات (لطيف ، وخليل احمد) .

وعلى الرغم من هذه البيانات الا ان هناك بعض الافراد والجماعات من الشباب من تاثر بالفكر المتطرف وقامت المنظمات الخيرية الإسلامية دوراً هاماً في مساعدة وجمع المساعدات للاجئين والنازحين من جميع الأديان والقوميات ، ويشمل ذلك توفير الخيام والأدوات المنزلية والملابس والوقود والمساعدة المالية والصحية ، والقيام بحملات لجمع المساعدات والدعم لهم في المدن ومساعدتهم ، كما حاولوا جمع

التبرعات من الخارج والمنظمات الخيرية الأخرى في الدول الإسلامية وطلبوا منها مساعدة ضحايا داعش الارهابي.

كان مقدار الضرر الذي الحق داعش الارهابي بالطرق الصوفية لم يكن بالقليل فقد تعرض الدراويش والخلفاء إلى القتل والذبح من قبل التنظيمات الإرهابية اكثر من آلاف من اتباع الطريقة ، وتهجير آلاف إلى محافظات آخرى أو وحتى إلى خارج العراق ، وكما قاموا بنسف وتفجير عديد من (التكايا وخانقاه) في المدن الذي سيطر عليها داعش ،وعلى الرغم من ذلك فتحوا أبواب التكايا وأديرتهم أمام النازحين وضحايا داعش الارهابي في إقليم كوردستان وقدموا لهم كل المساعدات ، كما قام بدعم القوات الپێشمەرگە والجهزه الأمنيه الذين يدافعون عن إقليم كوردستان والدعاء لهم بالنصر على تنظيم داعش الارهابي (يوسف ٢٠٢٣). بالمقابل بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٢ أجريت الانتخابات النيابية العراقية بنظام قوائم شبه مفتوحة ومتعددة دوائر وتناسبية ، ولم تفز الحركة الإسلامية بأي مقعد ، وحصل الاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية على مقعدين لكل منهما (مفوضية الانتخابات العراقية).

بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ جرت الجولة الخامسة من الانتخابات البرلمانية الكوردستانية ، وشاركت فيها (٢٩) قائمة ، من إجمالي (٣٠٨٥٤٦١) مواطناً يحق لهم التصويت ، صوت منهم (١٨٤٥٩٧٩) مواطناً ، أي أن نسبة المشاركة بلغت (٥٩%) ، شاركت الحركة الإسلامية والاتحاد الإسلامي ضمن إطار قائمة (التحالف نحو الإصلاح) لكن لم يحصل الحركة الإسلامية على أى مقعد ، والاتحاد الإسلامي حصلت على خمسه مقاعد ، والجماعة الإسلامية على سبعة مقاعد (الدورة الخامسة لبرلمان كردستان).

وفي ٢٠١٩/٧/١٠ تم تشكيل الحكومة أقليم كوردستان برئاسة (مسرور بارزاني) ونائبه (قوباد تالّەبانی) تكونت من (١٨) وزير، ووزيرين للأقليم ، لم تشارك فيها أي من الأحزاب الدينية وأصبح جزء من المعارضة السياسية ،وتم التمديد لبرلمان وحكومة اقليم كوردستان ولم تجر اي انتخابات في الاقليم،الامر الذي دفع المحكمة الاتحادية وبناء على شكوى من بعض البرلمانيين الكورد في بغداد الى اصدار قرار بعدم دستورية تمديد عمل برلمان كوردستان،اذ أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها بالعدد (٢٣٢ وموحداتها ٢٣٩ و٢٤٨ و٢٥٣/اتحادية /٢٠٢٣) في ٣٠ /٥ /٢٠٢٣ والمتضمن الحكم بعدم دستورية قانون استمرار الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان – العراق رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٢ الصادر عن برلمان كوردستان –العراق في جلسته الاعتيادية رقم (١١) في ٩ /١٠ /٢٠٢٢ المتضمن تمديد عمل برلمان الاقليم لسنة اضافية دون اجراء انتخابات نيابية ، واعتبار مدة الدورة الخامسة لبرلمان الاقليم منتهية بانتهاء المدة القانونية المحددة لها بموجب المادة (٥١) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدلة ،

واعتبار كل ما صدر من برلمان الاقليم بعد تلك المدة القانونية باطلاً من الناحية الدستورية استناداً لأحكام المادة (١٣/ثانياً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ " (المحكمة الاتحادية العراقية) .

يضح مما تقدم بأن المؤسسات الدينية في اقليم كوردستان– العراق قامت بادوار مختلفة خلال الحقبة ٢٠٠٥–٢٠٢٣ ،والتي يمكن تقسيمها على مرحلتين:

المرحلة الاولى ٢٠٠٥–٢٠١٤ وتباين دور المؤسسة الدينية في الاستقرار السياسي للاقليم ،اذ تعاونت هذه المؤسسة بعد عام ٢٠٠٥ مع الاحزاب العلمانية في بناء وارساء مؤسسات الاقليم في دولة فدرالية موحدة ،وشهد الاقليم حالة من الاستقرار السياسي بيد ان هذا الاستقرار لم يستمر طويلا اذ سرعان ما شهد حلة من عدم الاستقرار بسبب معارضة الاحزاب الدينية في الاقليم لممارسات السلطة ،وتوضح ذلك في احداث ٢٠٠٧ ومن ثم ٢٠٠٩ ثم احداث ٢٠١١ ،التي استمرت الى ٢٠١٤ ،بيد ان الملاحظ على هذا الدور عدم فاعليته الكبيرة وذلك بسبب انقسام المؤسسة الدينية في الاقليم واخفاقها في توحيد مواقفها من السلطة الحاكمة

المرحلة الثانية: ٢٠١٤–٢٠٢٢ شهدت هي الاخرى مرحلتين من الاستقرار وعدم الاستقرار ففي المرحلة الاولى بعد ٢٠١٤ وما تعرض له الاقليم من هجمات تنظيم داعش الارهابي ،الذي دفع لتوحيد الصفوف لاسيما في المؤسسة الدينية في الاقليم بشقيها الرسمي وغير الرسمي لمواجهة هذا التنظيم الامر الذي انعكس ايجابا على الاستقرار السياسي وعلى فاعلية المؤسسة الدينية في الاقليم ،لكن سرعان ما تحول هذا الانسجام الى اختلاف من جديد بعد العام ٢٠١٨ ،وعدم اشتراك الاحزاب الاسلامية في الحكومة فضلا عن ضعف ادائها وتاثيرها على العمل السياسي في الاقليم.

المبحث الثاني : تقييم دور المؤسسة الدينية في الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي هو أحد الاحتياجات الأساسية للدولة ، تحاول جميع الأنظمة السياسية ترسيخه في حياتها السياسية؛لأنه سيؤدي إلى تنمية الرابطة السياسية والاجتماعية وتطوير العلاقة بين السلطة والشعب من جهة والعلاقة بين الوحدات المكونة للدولة من جهة أخرى ، ويقوي البلاد ويعطيها المظهر الحضاري، ولذلك فإن للسياسة والسلطة تأثيراً أكبر على الحياة السياسية للدولة من أي عامل آخر ، وينقسم هذا المبحث على مطلبين وهما :

المطلب الأول: الدور الإيجابي للمؤسسة الدينية في الإستقرار السياسي في إقليم كوردستان

قبل انتفاضة آذار ١٩٩١ وتشكيل حكومة إقليم كوردستان ، شاركت المؤسسة الدينية غير الرسمية (حزب الحركة الإسلامية) في الكفاح المسلح ضد النظام العراقي السابق وكان لهم مقرات ومكاتب عسكرية ، ثم شاركوا الإسلاميون في الانتفاضة من أجل تحرير كوردستان وتحقيق الحقوق المشروعة للأمة ونتيجة لذلك تمكن الشعب الكوردي من تحقيق استقلاله ويصبح صاحب كيان سياسي (الحركة الاسلامية في كردستان العراق).

بعد عام ١٩٩١ مرت الحياة السياسية في إقليم كوردستان بعدة مراحل مختلفة ، شهد الاستقرار السياسي العديد من حالة الصعود والهبوط بسبب عوامل عديدة ، أصبحت المؤسسات الدينية (الأحزاب الإسلامية) جزءاً من العملية السياسية ، وشاركت في الانتخابات وتشكيل الوزارات الحكومية سواء كان ذلك لتولي مناصب وزارية أو أن تصبح جزءاً من المعارضة ، وهذا سمة مهمة للاستقرار السياسي وتطبيق الديمقراطية في البلاد ، كما أن وجودهم يعني التعددية والديمقراطية في النظام السياسي الكوردستاني (ورتي ، وعبد الستار مجيد).

بعد عام ١٩٩١ مر إقليم كوردستان بفترة حرب أهلية وعقوبات اقتصادية ، وكان هناك نوع من الارتباك والانقسام ، ومارست المؤسسات الدينية دوراً في خلق الاستقرار السياسي كملجأ للناس للالتفاف حول القيم الروحية ، من خلال تقديم دروس والقيم الدينية وتعليم الأخلاق الدينية وتوجيه الناس في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية ، وتقدم نصائح وإرشادات والدعم النفسي والروحي من وجهة نظر الدينية للأفراد وتعزيز الأخلاق السامية مما يساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكاً وانسجاماً (عبد العالي ٢٠٢٠ ، ٧٣).

تمثل وزارة الأوقاف في حكومة إقليم كوردستان الحكومة وتنفذ أجندة السلطة السياسية في إقليم كوردستان العراق ، وقد أعطيت في بعض الأحيان للأحزاب الإسلامية في إقليم كوردستان في مراحل تاريخية مختلفة ، كجزء من الاتفاق السياسي للمشاركة في الحكومة من أجل لإنهاء الحرب بين الطرفين، لذلك حاولت وزارة الأوقاف كمؤسسة رسمية دائماً تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ عليه لأنه يصب في مصلحة الحكومة ودافعت دائماً عن الحكومة ومؤسساتها ويعكس سياسة حكومة إقليم كوردستان ، لذلك المؤسسة الدينية الرسمية تكون تخضع لسلطة الدولة ومراقبتها ويسعى لتنظيم الشعائر الدينية العناية بشؤون المساجد ، الأئمة الإفتاء الدعوة ، نشر الثقافة الدينية ، ويؤدون مهامهم ودورهم في خدمة المجتمع والسياسات الحكومة (نقشبندي).

لقد مارست المؤسسات الدينية بكافة أشكالها دوراً مهماً في ضمان السلام والاستقرار من خلال حل النزاعات في المجتمع ، وخاصة خلال الحروب الأهلية ، وعليهم خلق رأي عام بأن هذه الحرب ليست في مصلحة الشعب الكوردي وعليهم تجنب القمع والقمع المضاد وسفك الدماء بعضهم البعض ، من خلال زيارة الأطراف المتصارعة وإصدار الفتاوى الدينية التي تتماشى مع قيم الدين وعادات وتقاليد المجتمع الكوردي ، وحل الأئمة والخطباء والعلماء الدين شيوخ الطريقة كل مشاكل عندما تدخلوا فيها أو تحدثوا عنها ؛ بل وجعلوا الناس في كثير من مواقف يخجلون منهم ؛ ولذلك وفي ظل غياب سلطة سياسية قوية وقانون منفذ قوي في المجتمع ، والطرق الصوفية التي تنحدر من المجتمع الكوردي لهم دوراً إيجابياً في حفظ الأمن والسلام ، مع التأكيد دائماً على القيم الاجتماعية والأخلاقية وتنقية الروح ، وهي أمور ضرورية للتربية سليمة ، ان رسالة الطرق الصوفية هي رسالة المحبة والسلام ، ولم تكن يوما من الايام مع الظلم والعنف كانت ولازالت هي تحث اتباعهم على نشر السلام ، ومحاربة الفكر المتطرف دائماً ، لذا مارست المؤسسات الدينية دوراً كبيراً في حل المشاكل وتحقيق الاستقرار السياسي.

ولا تعد الأحزاب الدينية خطراً على الأمن والاستقرار السياسي في كوردستان ؛ لأن الاتحاد الاسلامي حزب معتدل منذ تأسيسه ولا يؤمن باستخدام القوة والعنف في عمله، وقد أكد دائماً على الأساليب المدنية لتنفيذ نشطاته ، أما الأحزاب الأخرى جماعة العدل والحركة الإسلامية فكانت أحزاب مسلحة ولديها مكاتب عسكرية ، لكنها تخلت بعد عام ٢٠٠٣ عن الكفاح المسلح واستمرت في التوجه نحو الاعتدال والنضال المدني ، ويعد ذلك تغييراً مهماً في برامجهم السياسية نحو المشاركة في الأنشطة السياسية واتباع مبادئ الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي .

الاحزاب الاسلامية الثلاثة كان لهم دور في الاستقرار السياسي في اقليم كوردستان ، باعتبار ان هذه الاحزاب احزاب معتدلة فكرياً في الفكر والممارسة بصورة عامه فتجمعت لديها او حولها آلاف الشباب ، وهؤلاء الشباب لم يكونوا متطرفين وعملوا على الساحه السياسيه وعلى الساحة الدينية بشكل معتدل، وضيقوا المجال امام التيارات المتشدده وكونوا صداً منيعاً لدخول هؤلاء الشباب في الحركات المتطرفة، مع ذلك خدموا الاستقرار السياسي عن طريق الالتزام الديني والقيم الاسلامية والاخلاق الاسلامية وتكوين شخصيات نوعية وخدومة، هذه كلها تحسب لصالح الحركات او الاحزاب الدينيه (بكر ٢٠٢٣) .

وقد مارست المؤسسات الدينية الرسمية دورا في تعزيز السلم الاجتماعي والحفاظ عليه ونبذ التعصب والعنف والكراهية وهذا يساعد على تخفيف حدة التوترات وتحقيق الإستقرار السياسي من خلال التواصل الحوار وتعزيز الفهم المتبادل وتعزيز روح الأخوة والقبول المتبادل والتعايش السلمي بين جميع الطوائف

والأديان المختلفة في إقليم كوردستان،وهو ما اكده نبز اسماعيل المتحدث باسم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية "وفقًا للقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥، فإن ثمانية أديان ومعتقدات دينية في إقليم كوردستان مرخصة ومنظمة وفقًا للقانون، ولها ممثليات في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وتدير نشاطاتها في مديرية واحدة تعرف بمديرية التعايش الديني."اذ إن الإسلام والمسيحية والشيعة والبهائيين والصابئة المندائية واليهود والزرادشتيين والكاكيين جميعهم نشيطون ولديهم علاقات قوية تربطهم ببعض، كما يشاركون في مراسيم ونشاطات بعضهم البعض (حكومة اقليم كردستان)

هناك ٥٨٠٠ مسجد في اقليم كوردستان، وتُلقى خطب الجمعة في ٣٢٠٠ مسجد منها، ويشرف عليها مجلس خطب عال وفقًا لقرار مؤتمر عام عقد في عام ٢٠١٦ لتنظيم الخطاب الديني، والآن يقوم المجلس الأعلى للخطب وبالتنسيق مع مجالس المحافظات بالاشراف على خطب ايام الجمعة. كما توجد ١٤٥ كنيسة في إقليم كوردستان، وتدعم حكومة إقليم كوردستان بناء الكنائس وفقًا للحاجة اليها، كما يوجد في إقليم كوردستان حاليا ٤٠٠ معبد ديني لجميع الأديان والمعتقدات الاخرى، بعضها أماكن مشتركة لديانتين أو معتقدين، على سبيل المثال الإسلام والمسيحية (حكومة اقليم كردستان) .

وتقدم المؤسسات الدينية في الاقليم الدعم الكامل للمسائل الوطنية منها مواجهه الإرهاب خاصةً اثناء الحرب على داعش الارهابي في عام ٢٠١٤ ، ، وتقديم النصائح والاقتراحات للحكومة في صياغة السياسة العامة على أساس القيم والمبادئ الدينية ، والدفاع عن المجتمع والشعب ، سواء من خلال التعبير عن الرأي العام أو من خلال مواجهة أي انتهاك للحقوق والحريات ، والتعبير عن الرأي في القضايا المهمة المتعلقة بالمواطنين ، ولعل أهمها الأمن والاستقرار السياسي والمصلحة العامة ، لذا من الواجب ان تؤدي دور المؤسسات الدينية في كوردستان دورهم المطلوب في التصدي الارهاب والعنف من خلال تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية الصحيحة والمعايير التي تحكم سلوكهم بما يضمن سعادة المجتمع والبشرية (قرداغي ٢٠٢٣) .

تعمل المؤسسات الدينية على نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية في الحياة السياسية من خلال خطب الجمعة والندوات وغيرها من الأنشطة الدينية ، سواء بالتصويت في الانتخابات ، أو المشاركة في الأنشطة السياسية الاجتماعية ، وتقديم التوجيه والدعم لأتباعهم الذين يشاركون في هذه الأنشطة بطريقة إيجابية ومثمرة ، ومتابعة الشأن العام والتعبيرعن آرائهم في القضايا المهمة المتعلقة بحياة المواطنين ، بما في ذلك الأمن والاستقرار السياسي ، في بعض الأحيان يكون لمشاركة الشخصيات والقيادات الدينية في العمل السياسي تأثير كبير على أتباعهم (الودي ٢٠٢٢ ، ٤٩) .

دعمت المؤسسة الدينية مسألة التظاهرات السلمية التي حدثت في الاقليم في مختلف مراحلها لاسيما في عام ٢٠١١ ،وشاركوا في الاحتجاجات والحراك الشعبي للمطالبة بالاصلاح ومحاربة الفساد والمشاكل التي يعاني منها الاقليم من تدهور الوضع السياسي والصحي والتعليمي ، واعتبروا التظاهرات السياسية السلمية حق لكل مواطن ومن حقهم المطالبة بالإصلاحات ولا يجوز تضليل اتجاه التظاهرات وحرق مقار الأحزاب السياسية وإثارة المشاكل بين الناس ، ووجهوا دعوات للحكومة والبرلمان للعمل الجاد والتحسين الخدمات والمطالب بالاصلاح ومحاربة الفساد ، وقدم مشروع قانون إلى البرلمان لخدمة الشعب الكوردي ، واكدت على ان عدم معالجة الازمات وعدم وضع اجراءات سيؤدي الى الفوضى (نزال ٢٠١٧ ، ٦٧) يتضح مما تقدم ان المؤسسة الدينية بشقيها الرسمية ساهمت في حالة الاستقرار السياسي في الاقليم فضلا عن مشاركتها بحالات عدم الاستقرار ،بيد ان مساهمتها الاخيرة كانت اقل اثر وفاعلية من مساهماتها في تحقيق الاستقرار السياسي ،

المطلب الثاني : الدور السلبي للمؤسسة الدينية في الإستقرار السياسي في إقليم كوردستان :

ابتداء لابد من التمييز في دراسة الدور السلبي للمؤسسة الدينية في اقليم كوردستان بين المؤسسة الرسمية وهي(وزارة الاوقاف والشؤون الدينية والمؤسسات التابعة لها) والمؤسسات غير الرسمية (الاحزاب الدينية والتيارات الدينية ومنظمات المجتمع المدني)، ،لذا لابد من دراسة وتحليل كلا الاتجاهين في المؤسسة الدينية في الاقليم وكما ياتي:

اولا: الدور السلبي للمؤسسة الدينية الرسمية في اقليم كوردستان

تشكل المؤسسة الدينية الرسمية احد اوجه السياسات الحكومية في الاقليم ،وتأتمر باوامرها؛ لذا فان فاعليتها تاتي من فاعلية النظام السياسي،وتوجهاتها في حفظ الاستقرار ياتي من توجهات السياسة العامة الحكومة.

ومن خلال متابعة سياسة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في الاقليم،فانها ساهمة بصورة او اخرى وخلال الحقب التاريخية المختلفة في حالة عدم الاستقرار السياسي،ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما ياتي:

اولا: خلال المرحلة الاولى لتشكيل مؤسسات الاقليم عام ١٩٩١ ،جاء تشكيل وزارة الاوقاف،ولم يكن هناك اي من الاحزاب او التيارات الدينية مشاركة في هذه العملية ؛وانما اقتصرت على الاحزاب العلمانية لاسيما حزبي السلطة الاتحاج الوطني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، وخضعت هذه المؤسسة لسيطرت الحزبين العلمانيين،وتم ادارتها وفق توجهاتهما السياسية (عراق بدييا نت ٢٠٢٣).

واتضح ذلك عند الانقسام الذي حداث بين الحزبين الحاكمين للفترة من ١٩٩٤–١٩٩٨ انقسمت هذه الوزارة وتشكلت وزارتين في كل منطقة من مناطق سيطرة هذين الحزبين،فضلا عن دفاع وتبرير افعال كل طرف من الاطراف الامر الذي ساهم في تعزيز الانقسام وحالة عدم الاستقرار في الاقليم.

بعد الانتفاضة حدث انقسام عميق في الخطاب الديني بين الأطراف الدينية منها قطبي السلفية والصوفية؛ الإسلام الجهادي والإسلام الإخواني (المعتدل)، وبين الإسلاميين المسلحين (الحركة الإسلامية والجماعة العدل) ، مما اسهم في توسع الشرخ العقدي والفقهي الدينى في إقليم كوردستان ، وخلق لصراعاً دينياً ، فضلا عن الصراع الحزبي بين الأحزاب الإسلامية وقيام ممثليها بالمزيد من الأنشطة السياسية خاصة أثناء الانتخابات واتهامات بعضها البعض ، فضلاً عن تشجيع الشوارع والمواطنين للتعبير عن احتجاجاتهم ، الأمر الذي ادى إلى حالة من عدم الاستقرا ر (عراق بيديا نت ٢٠٢٣) .

وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حتى عام ٢٠٠٣ ، ظهرت جماعات وقوى دينية مسلحة متطرفة مثل أنصار الإسلام ، خاصة في منطقتي هەڵەبجه وهەورامان ، حدثت أعمال عنف واشتباكات عسكرية، مما تسبب في خسائر مادية ومعنوية جسيمة ، وأعلن الجهاد ومواجهة السلطة السياسية الكوردية باعتباره نظاماً كافراً خرجاً عن شرع الله ويجب تدميره (عبد العاطي ٢٠٢٣) .

والملاحظ ان الفتاوى الدينية التي تصدرها المؤسسات الدينية تؤثر بشكل كبير على الحياة السياسية ، يتم استخدامها في العديد من الأمور المختلفة بدءاً من الأحكام الشرعية الفردية إلى القرارات الحكومية والقضائية والسياسية الهامة ، ففي الجانب السياسي استخدمت هذه الفتاوى لتأييد أو رفض السياسات الحكومية ، وقد استخدمت الفتاوى الدينية على نطاق واسع لتبرير الحروب والصراعات الداخلية ، وهذا ما سبب في زعزعة استقرار في الاقليم ، في الحياة الاجتماعية فقد اثرت الفتاوى الدينية على العلاقات الاجتماعية والثقافية ، وقد ادت إلى تفسيرات مختلفة للدين والتوجيهات الاجتماعية والسلوكيات؛الامر الذي خلق تبايناً في المجتمع الكوردي واخل بالسلم الاجتماعي وهدد الاستقرار السياسي (كمال ، وعبد الله ملا ويسي) .

وهناك من يوجه بعض الاتهامات للوزارة في التقصير باداء مهامها في الحرب مع داعش الارهابي ،اذ ان هناك أكثر من ستة آلاف جامع ومؤسسة دينية في إقليم كردستان، تستوعب قرابة ١٥ ألف منتسب يتبعون وزارة الأوقاف، تحول البعض إلى داعش،الامر الذي يستوجب وضع ضوابط جديدة، ترسم خارطة طريق الخطباء وأئمة الجوامع على منابرهم، فالسكوت عن التحريض هو الخطر الذي يهدد الجميع، ولابد

من ايجاد مرحلة مواجهة من نوع آخر؛ تهدف إلى إحلال ثقافة التسامح بدلاً من العنف والتعصب (الميادين نت ٢٠٢٣) .

الامر الذي دفع وزارة الاوقاف الى اصدار بيان جاء فيه" حول التحقيقات ومتابعة أسباب ذهاب الشباب من أقليم كوردستان الى سوريا، فقد تم تشكيل لجنة من مجلس وزراء أقليم كوردستان، ضمت كل من وزارة الداخلية ووزارة الاوقاف ورئاسة الأقليم، تتعاون فيما بينها لحل هذه المشكلة" (وزارة الاوقاف والشؤون الدينية) .

كماحاولت وزارة الاوقاف في حكومة اقليم كوردستان تبرير ذلك والقاء المسؤولية على خطباء الجمعة ؛اذ اشارت في بيان لها " ان أكثر من نصف خطباء المساجد الذين يؤدون خطب الجمعة في جوامع الاقليم لا يحملون صفة "خطيب"، مشيرة الى انها تعتزم تقليل الخطب في المساجد بنسبة ٥٠% وقال مسؤولو الوزارة، "بسبب كثرة عدد المساجد لا نستطيع السيطرة على خطب يوم الجمعة بشكل كامل، لذا نخطط لتقليل نسب خطب يوم الجمعة بنسبة ٥٠%"،اذ تلقى خطب الجمعة اسبوعياً في ٣ آلاف جامع باقليم كوردستان، في حين ان ١٣٥٠ خطيباً منهم فقط يحمل صفة "إمام وخطيب"، فيما اكثر من ١٠٠ آخرين لا ينتمون الى وزارة الاوقاف" (روداو عربية نت) .

وعلى الرغم من هذه التبريرات فان الوزارة تتحمل مسؤولية موظفيها لاسيما وقد كشف وزير الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كوردستان كمال مسلم، "ان ٤٨ موظفا في وزارة الأوقاف التابعة لحكومة إقليم كوردستان، التحقوا بتنظيم .(داعش) الارهابي ،منهم ٣٨ من منطقة مخمور...، وهم محسوبين على الوزارة بشكل رسمي،أما فيما يتعلق بالإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها بحق هؤلاء الموظفين، "لم نتخذ حتى الان قرارا بفصل الموظفين الذين التحقوا بالتنظيم المتطرف، لأن قرار الفصل ليس من صلاحيات الوزارة، وإنما رفعنا كتابا رسميا إلى مجلس الوزراء للبت في الموضوع، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة" (روداو عربية نت) .

يتضح مما تقدم ان الوزارة ساهمت بصورة او اخرى في مراحل الاستقرار او عدم الاستقرار في الاقليم سواء كان بقصد او دون ذلك .

ثانيا: الدور السلبي للمؤسسة غير الرسمية في الاقليم

شاركت المؤسسات الدينية خاصة الأحزاب الإسلامية ، في الصراع والحرب الأهلية في التسعينيات ، سواء كطرف في الحرب أو داعمة لطرف ضد الآخر، وانخرطت الحركة الإسلامية والتيار السلفي في مسجد (ئيمان) بالسليمانية في القتال مما سبب الفوضى وعدم الاستقرار السياسي ، خلال الحرب مع

بعضهم البعض، بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح والممتلكات، لجأوا إلى دول أجنبية لتقديم المساعدة والدعم لحل مشاكلهم وخلافاتهم، مهاجمة مقرات بعضهم البعض وخلق مشاكل اجتماعية لأعضائهم ومؤيديهم والانفصال المناطق الجغرافية للسلطة (الحركة الاسلامية في كردستان العراق .

ولعل من اكثر الادوار السلبية التي مارستها المؤسسة الدينية غيرالرسمية في الاقليم هو الخلافات البينية بين الاحزاب الدينية ؛اذ ان حركتان دينيتان لم تتمكنا من التعايش، وكان هناك صراع مستمر بينهما ، وتعرض الكثير من الاحزاب والحركات الاسلامية الى خطر الانقسام أو أنفصال بعض أعضائها، أو نقل أعضائها إلى أحزاب أخرى ، الامر الذي اضعف الدور الايجابي لها في عملية الاستقرار السياسي.

طوال هذه المرحلة الممتدة (١٩٩١–٢٠٠٣)، لم يكن لقوى الإسلام السياسي أي مشروع سياسي واضح ذو أفق ومضامين، خلا اتهام السلطات بهويتها "العلمانية"، والدعوة إلى تطبيق مجموعة من الأحكام على المجتمعات التي تقع تحت سيطرتها، والتي كانت تتركز حول تدريس الشريعة ضمن المناهج المدرسية وتطبيق الأحكام القضائية والدعوة إلى تطبيق أنظمة حُكم شبيهة بما كان يطبقه داعش الارهابي في مناطق حُكمه، وهو ما كانت تفعله حركة "أنصار الإسلام" في مناطق حُكمها في مناطق بيارة وهورمان الجبلية شرق محافظة السلمانية (محمود ٢٠٢٣) .

ويلاحظ على بعض الأحزاب والتيارات الإسلامية في الاقليم وعلى الرغم من تخليها عن الكفاح المسلح وانخراطها في العملية السياسية والأنشطة المدنية في إقليم كوردستان ، إلا أنها لا تزال فكرة الجهاد والتطرف لهما تاثيرهما على بعض أعضائها ومؤيديها لاسيما فئة الشباب، وهو ما يفسر وجود عدد من الشباب الكوردي بين مقاتلي الاحركات المتطرفة مثل داعش الارهابي وغيرها ، بحسب بعض المعلومات من الجهات الأمنية لحكومة الاقليم كوردستان إن عدد المقاتلين الكورد ضمن تنظيم داعش الارهابي قرابة (٢٠٠) مقاتل، اغلبهم من شباب حلبجة ،اذ يقدر عددهم نحو (٨٥) مقاتل من حلبجة، ويقدر عدد من قتل منهم نحو (٢٣)مقاتل و عاد منهم بإرادتهم إلى إقليم كوردستان نحو (١٨)،كما قام التنظيم بإعدام أكثر من (٢٥) مقاتلا لرفضهم القتال ضد إقليم كوردستان،او وبتهمة التجسس لصالح حكومه الإقليم والقوات الأمريكية (عودة ، ٩٧–٩٩) .

من جانب اخر فقد مارس كل من التيار السلفي والطرائق الصوفية دوراً سلبيا على الاستقرار السياسي ، من خلال تاييدهم وتبريرهم باستمرار لشرعية النظام السياسي في إقليم كوردستان وممارساته ، وتجنبا اي ضغوط على السلطات السياسية لمحاولة تصحيح السياسات الخاطئة ، وبحجة عدم التدخل في الشؤون السياسية ،و لم يمارسا الدور المطلوب لتدعم حقوق الشعب ومطالبه على الاقل في القضايا الضرورية ،

فهمالم يؤيدا التظاهرات والاحتجاجات التي ينظمها المواطنون للمطالبة بحقوقهم؛ بل عدوها تظاهرات سبباً للفوضى وتدهور الوضع الأمني في البلاد ، وبدلاً من ذلك ، توظيفهما أحزاب السلطة أحياناً لمصلحتها الخاصة ، لذلك هناك نقص وقصور في الدور والمهام الشرعية والوطنية بالنسبة للقضايا والركون الى مساندة أحزاب السلطة؛ بما يخدم مصلحة فئة على حساب مصالح الأغلبية،مما اثر على المشاركة السياسية الإيجابية وعدم محاربتهما للاخطاء التي تقع فيها السلطة السياسية (نقشبندي)

يتضح مما تقدم ان هناك تاثير واضح للمؤسسة الدينية غير الرسمية في حالة الاستقرار السياسي في الاقليم بيد ان هذا الدور اتسم بالضعف وعدم الفاعلية بسبب عدم قدرتها على مواجهة الاحزاب العلمانية التي تمسك بزمام السلطة منذ العام ١٩٩١ ،ولم تتمكن الاحزاب الدينية من صياغة خطاب مقنع للشعب في الاقليم تتمكن من خلاله مواجهة الاحزاب العلمانية .

ويمكن ان يفسر الموقف غير الفاعل لهذه المؤسسة بسبب الانقسامات والانشقاقات المتعددة التي حدثت داخلها ،اذ لم تتمكن حتى من توحيد صفوفها او تشكيل تحالف موحد لها يزيد من قوتها وفاعليتها ،سواء في الانتخابات او في تكتلها المعارض لاحزاب السلطة.عليه يمكن القول بان المؤسسة الدينية مارست دورا في الاستقرار السياسي، لكنه دور اتسم بالضعف وعدم الفاعلية .

الخاتمة

تشكل المؤسسة الدينية مجموعة من آليات الضبط الاجتماعي، وذلك من خلال فرض قوانين على الافراد بصفة دينية هدفها تحقيق تصورها السياسي لادارة الاقليم،وحاولت ان تحقق ذلك من خلال القيام بوظائف ومؤشرات الاستقرار السياسي،فضلا عن التكيف مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها ، وتجنب الوصول للصراعات التي يصعب السيطرة عليها سلمياً ، ومحاولة تجديد اولوياتها لاسيما بعد ان تخلى بعض الاجنحة العسكرية عن افكارها المتشددة، والتمسك بالرضا بما يكسبه الشرعية اللازمة ،واستمرار النظام السياسي ، وهو ما يدعم حالة الاستقرار السياسي للاقليم ، لذلك فان حلة الاستقرار وعدمه في اقليم كوردستان يرتبط في بعض جوانبه بالمؤسسة الدينية،وعلى اساس ما تقدم خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات لعل من ابرزها ما ياتي:-

أولاً : الاستنتاجات :

١. يشكل الدين عاملا اساسيا في مجتمع اقليم كوردستان،بما يحمله من قيم واعتبارات جعلته محل احترام وتقدير ،الامر الذي جعل المؤسسة الدينية تمارس دورا مؤثرا فيه.

٢. المؤسسة الدينية ساهمت بصورة او اخرى في حالة الإستقرار السياسي في أقليم كوردستان من خلال ، نشر وتوعية ثقافة الاستقرار السياسي ، وحث المواطن على المشاركة السياسية ، نشر ثقافة المواطنة ، إعلاء شأن مؤسسات الاقليم واستقلالها ، الرقابة على عمل البرلمان والحكومة وتصحيح مسارتها الخاطئة ،و دعم الانتقال السلمي للسلطة ، نشر ثقافة التسامح الديني والسياسي ، ومقاومة للعنف السياسي والحروب الطائفية والمذهبية .

٣. أن المؤسسة الدينية باختلاف أنواعها ودرجة تأثيرها وفاعليتها حافظت بكل كيانها وامتداداها ورجالها ومؤسساتها لتكون دائما في خدمة الشعب الكوردي وطموحاتها وامالها وتدافع عن حقوقه ، بعيداً عن كل الاعتبارات كان موقفهم موحداً في مواضيع مواجهة خطر الإرهاب خاصةً (داعش) الارهابي وحماية النازحين، وتقديم مساعدات الرعاية الإجتماعية والصحية .

٤. إن وجود جماعات إسلامية متطرفة، وخاصة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي نفذت العديد من الأعمال الإرهابية ، كما أن هناك أفكار متطرفة لدى بعض الأحزاب الإسلامية ، خاصة وجود عدد من المقاتلين الكوراد بين مقاتلي داعش الارهابي تظهر هذة الحقيقة وتعكس بعض سلبيات المؤسسة الدينية،واثرها السلبي على الاستقرار السياسي في الاقليم

٥- ان اعتراض المؤسسة الدينية في اقليم كوردستان لاسيما المؤسسة غير الرسمية على الكثير من السياسات التي تتبعها احزاب السسلطة في الاقليم ،مع غياب وجود الدستور المنظم للسلطات ساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في الاقليم وتوضح ذلك في المظاهرات والاحتجاجات التي ساهمت فيها الاحزاب الدينية في اقليم كوردستان

٦-ان المؤسسة الدينية في اقليم كوردستان كثير ما تسجل اعتراضاتها على تدخل الحكومة في عمل المؤسسة ،لاسيما وان الاحزاب الدينية في بعض مناطق سيطرة احزاب السلطة تعرضت للحرق والاعتداءات لاسيما اثناء المنافسة الانتخابية.

٧- تعاني المؤسسة الدينية في الوقت الراهن من الضعف وعدم الفاعلية في ممارسة دورها ،من خلال تجنبها او سكوتها عن الخوض في القضايا المهمة والحساسة في المجتمع الكوردي؛ لاسيما في القضايا السياسية مثل اخطاء الحكومة او التمديد لعمل الحكومة والبرلمان في الاقليم، او تدهور الاوضاع المعيشية في الاقليم ،الامر الذي قلل من فاعليت هذه المؤسسة وصدقيتها عند الشعب الكوردي

ثانياً : التوصيات :

١. ضرورة تدخل المؤسسة الدينية بشكل مستمر في كل الازمات التي يمر بها إقليم كوردستان وألا يكون تدخلها فقط في الحالات الطارئة والضرورية .
٢. توسيع نطاق عمليات التوعية الدينية بالقضايا السياسية والاجتماعية لتحديد موقف المؤسسة الدينية.
٣. تكثيف الندوات والمؤتمرات التي تختص في تقنين الفتوى الدينية لزيادة توضيح القضايا وتعزيز أسس الدين ، من أجل حماية التعايش السلمي بين الأديان ومنع انتشار الأفكار المتطرفة وإحداث الفوضى في المجتمع وتدمير الإستقرار السياسي .
٤. منع الخطابات التحريضية وتشجيع الشباب على ارتكاب أعمال العنف .
٥. منع احزاب السلطة من والتدخل في شؤون المؤسسات الدينية وتوجيهها بالشكل الذي تريده
٦. استلام منصب وزارة الأوقاف والشؤون الدينية من قبل خبراء وأشخاص مهنيين لتوصيل رسالة الدين بالشكل الصحيح ، وإبعاد الأئمة والخطباء عن العمل السياسي والحزبي .

المصادر باللغة العربية : –

١- برلمان كردستان العراق . https://www.parliament.krd/arabi c/
٢- رؤوف ، محمد . ٢٠١٨ . *الانتخابات في كوردستان (١٩٩١- ٢٠١٤)* . السليمانية : مركز سارا .
٣- علي ، اسماعيل حمه . ٢٠٢٠ . *الاحزاب السياسية في جنوب كوردستان بين الصعود والهبوط* . السليمانية : مركز سارا .
٤- مقابلة مع عمر عبد العزيز . عضو قيادة الاتحاد الاسلامي في كردستان . ٢٠٢٣ .
٥- مقابلة مع سمير سليم . عضو قيادة الاتحاد الاسلامي في كردستان . ٢٠٢٣ .
٦- خليل ، ماجد . ٢٠١٦ . *السلفية في كوردستان* . مؤسسة ئاديا للفكر والبحوث .
٧- المجلس الاعلى للاحزاب الكردستانية . http://krp.org/arabic/pdisplay.aspx?sm=U6XYvIzVAMU .
٨- عبد العزيز . عمر . ٢٠١١ . *الاتحاد الاسلامي الكردستاني ومسألة الاصلاح في اقليم كردستان* . اربيل .
٩- الزيدي ، رشيد عمارة ، و يوسف محمد صادق . ٢٠١٢ . *المعارضة السياسية في اقليم كردستان – العراق* . قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .
١٠-نتائج انتخابات برلمان كردستان العراق . ٢٠٠٩ . https://www.parliament.krd .
١١-مقابلة مع محمد عبد الرحمن لطيف . امام وخطيب مسجد شيخ ابراهيم . ٢٠٢٣ .
١٢- مقابلة مع خليل احمد . امام مسجد بهشت في السليمانية . ٢٠٢٣ .
١٣- مقابلة مع علي حسين كسنزاني . باحث في الطريقة الكسنزانية . ٢٠٢٣ .

١٤- مقابلة مع ئامانج نقشبندي . باحث في الطريقة النقشبندية . ٢٠٢٣ .
١٥- نتائج انتخابات الدورة الرابعة لبرلمان اقليم كردستان العراق . https://www.parliament.krd/arabic
١٦- نتائج انتخابات محافظات اقليم كردستان العراق . https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=33363 .
١٧- عودة ، جهاد . ٢٠١٦ . *التنظيمات الجهادية في كردستان* . القاهرة : المكتب العربي للمعارف .
١٨- ويسي ، عبد الله ملا . ٢٠٢٢ . *علماء الدين الاسلامي في كوردستان في مواجهة داعش* . اربيل : مطبعة روزهلات .
١٩- مقابلة مع نبز اسماعيل كمال . متحدث بإسم وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في كردستان العراق . ٢٠٢٢.
٢٠- عشتار تي في . " ٧ طلاب كرد بينهم ابن مسؤول ينضمون الى داعش للقتال في سوريا" . على الرابط الالكتروني : https://ishtartv.com/viewarticle,52982.html .
٢١- مندي ، سمير علي . ٢٠٢٣ . " ما الذي يدفع شبان من كردستان العراق للالتحاق بداعش . https://www.iraqhurr.org/a/26741132.html .
٢٢- مقابلة مع عبد السلام بديوي يوسف . مدير مكتب الارشاد والمتابعة في الطريقة الكسنزانية . ٢٠٢٣ .
٢٣- مفوضية الانتخابات في العراق . على الموقع التالي : https://ihec.iq/previous-elections-2/ .
٢٤- المحكمة الاتحادية في العراق . على الرابط التالي : https://www.iraqfsc.iq/news.5065 .
٢٥- الحركة الاسلامية في كردستان العراق . على الرابط التالي : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2 .
٢٦- عبد العالي . زينب سمير . ٢٠٢٠ . تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي . رسالة ماجستير . كلية العلوم السياسية . ص ٧٣ .
٢٧- مقابلة مع حسين نجم الدين قرداغي . مسؤول الهيئة الادارية العليا في المنظمة . ٢٠٢٣ .
٢٨- مقابلة مع ريبوار ميراني . مدير اعلام منظمة به خشين . ٢٠٢٣ .
٢٩- الودي ، علا عماد محمد جواد كافي . ٢٠٢٢ . دور المؤسسات الدينية في دعم السياسة الامنية العراقية (٢٠٠٣-٢٠٢١) . رسالة ماجستير . كلية العلوم السياسية . ص ٤٩ .
٣٠- مقابلة مع عرفان علي عبد العزيز .
٣١- نزال ، عباس حمزة . ٢٠١٧ . المؤسسة الدينية وجرائم الفساد دراسة اجتماعية استطلاعية في مدينة الحلة . رسالة ماجستير . كلية الاداب . ص ٦٧ .

المصادر باللغة الانكليزية :-

1- The Parliament of Iraqi Kurdistan. https://www.parliament.krd/arabi c/
2- Raouf, Muhammad. 2018. Elections in Kurdistan (1991-2014). Sulaymaniyah: Sara Center.
3- Ali, Ismail Hama. 2020. Political parties in South Kurdistan between rise and fall. Sulaymaniyah: Sara Center.

4- Interview with Omar Abdel Aziz. Member of the leadership of the Islamic Union in Kurdistan. 2023.
5- Interview with Samir Selim. Member of the leadership of the Islamic Union in Kurdistan. 2023.
6- Khalil, Majed. 2016. Salafism in Kurdistan. Aadia Foundation for Thought and Research.
7- The Supreme Council of Kurdistan Parties. http://krp.org/arabic/pdisplay.aspx?sm=U6XYvIzVAMU.
8- Abdul Aziz. age . 2011. The Kurdistan Islamic Union and the issue of reform in the Kurdistan region. Erbil.
9- Al-Zaidi, Rashid Amara, and Youssef Muhammad Sadiq. 2012. Political opposition in the Kurdistan region - Iraq. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
10- Results of the Iraqi Kurdistan Parliament elections. 2009. https://www.parliament.krd.
11- Interview with Muhammad Abdel Rahman Latif. Imam and preacher of Sheikh Ibrahim Mosque. 2023.
12- Interview with Khalil Ahmed. In front of Behesht Mosque in Sulaymaniyah. 2023.
13- Interview with Ali Hussein Kasanzani. Researcher in the Kazanani method. 2023.
14- Interview with Amanj Naqshbandi. Researcher in the Naqshbandi order. 2023.
15- Results of the elections for the fourth session of the Parliament of the Kurdistan Region of Iraq. https://www.parliament.krd/arabic
16- Results of the governorate elections in the Kurdistan region of Iraq. https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=33363.
17- Odeh, Jihad. 2016. Jihadist organizations in Kurdistan. Cairo: Arab Knowledge Bureau.
18- Wessi, Abdullah Mulla. 2022. Islamic religious scholars in Kurdistan confront ISIS. Erbil: Rozhalat Press.
19- Interview with Nabz Ismail Kamal. A spokesman for the Ministry of Endowments and Religious Affairs in Iraqi Kurdistan. 2022.
20- Ishtar TV. "7 Kurdish students, including the son of an official, join ISIS to fight in Syria." On the electronic link: https://ishtartv.com/viewarticle,52982.html.
21- Mendy, Samir Ali. 2023. "What motivates young men from Iraqi Kurdistan to join ISIS. https://www.iraqhurr.org/a/26741132.html."
22- Interview with Abdel Salam Bdewi Youssef. Director of the Office of Guidance and Follow-up in the Kazanani Order. 2023.
23- Election Commission in Iraq. On the following website: https://ihec.iq/previous-elections-2/.
24- Federal Court in Iraq. At the following link: https://www.iraqfsc.iq/news.5065.
25- The Islamic Movement in Iraqi Kurdistan. At the following link: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/9/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%
26- Abdul Ali. Zainab Samir. 2020. The impact of social values on political stability. Master Thesis . Faculty of Political Science . p. 73.
27- Interview with Hussein Najm al-Din Qardaghi. Official of the organization's highest administrative body. 2023.
28- Interview with Rebouard Mirani. Media director of the Beh Khashin organization. 2023.
29- Al-Wadi, Ola Imad Muhammad Jawad Kafi. 2022. The role of religious institutions in supporting Iraqi security policy (2003-2021). Master Thesis . Faculty of Political Science . p. 49.

30- Interview with Irfan Ali Abdel Aziz.
31- Nazzal, Abbas Hamza. 2017. The religious institution and corruption crimes: an exploratory social study in the city of Hilla. Master Thesis . college of Literature . p. 67.